

# القدس في ضوء سجلات محكمة القدس الشرعية

د. إبراهيم حسني ربايعه \*

---

\* مشرف أكاديمي متفرغ، منطقة طولكرم التعليمية، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.

## ملخص:

تسبر هذه الدراسة العلمية أعماق واحدٍ من أهم المصادر التي تُورِّخ لمدينة القدس خاصة وفلسطين عامة، وهي سجلات محكمة القدس الشرعية، التي تحوي تراثاً واسعاً وغنياً يصعب الحصول عليه من مصادر أخرى أو تعويضه إن فُقد، وقد حوت هذه السجلات في ثناياها مادة لا يستهان بها، إذ تناولت مجمل القضايا الحياتية: الاجتماعية والاقتصادية والدينية، فجاءت هذه الدراسة حتى تلفت الأنظار إلى أهمية هذه المصادر الأرشيفية في الوقت الذي باتت تأخذ فيه هامشاً متواضعاً عند المتخصصين من الكتاب والمؤرخين.

من هنا، يمكن أن نختصر إشكالية هذه الدراسة في التساؤلات الآتية: متى بدأت أرشفة السجلات؟ وما أهميتها التاريخية والحضارية باعتبارها مصدراً بَكرًا عن القدس؟ وما هي المجالات التي تغطيها أو تعالجها هذه السجلات؟ وكيف يمكن الاستفادة منها بالشكل الصحيح؟.

## **Abstract:**

*This study aims to tackle the archives of AL- Sharia court of Jerusalem (the Religious court) as it is one of the sources which wrote the history of Jerusalem in particular and Palestine in general. It contain a rich heritage difficult to be compensated or achieved from other sources in case of being missed.*

*It is noteworthy that these records contain within their folds a considerable material, as it deal with most of everyday social, economical and religious issues to focus the insights on the importance of these archival sources which receive marginal interest from the specialized historians and writers.*

*Consequently, we can present the gist of the study briefly through asking the questions that follow: When have the records been kept in the archives? What is its cultural and historical importance as it is unprecedented source on Jerusalem? What areas do these records cover? And How can we effectively benefit ourselves from these records?*

## مقدمة:

لقد أغنت سجلات محكمة القدس الشرعية المكتبة الفلسطينية، وكذلك المكتبة العربية بمادة علمية غزيرة جداً؛ لما احتوت عليه من معلومات مهمة وفريدة يمكن من خلالها إعداد الدراسات المعرفية لجوانب متعددة في مختلف المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية في مدينة القدس، إذ تكشف الوثائق عن جغرافية تراثية متكاملة وتنوع ثقافي في جزئياته وموحداً في عمومياته، كما جاءت هذه الأهمية من كون هذه السجلات أقرب مصدر يورخ للأوضاع المعيشية داخل المدينة وجوارها<sup>(١)</sup>.

وقد جاءت هذه الأهمية من خلال الدور الذي قامت به المحكمة الشرعية آنذاك حيث لم ينحصر عملها في قضايا الزواج والطلاق، إنما كان دورها شمولياً، لأن قاضي المحكمة كان بمثابة المُسير العام للأمر داخل لواء القدس، وذلك بموجب القانون العثماني المعمول به في ولايات السلطنة، فالقاضي يُنصَّب الحكام والموظفين، وينظر في جميع القضايا التي تتعلق بأمر اللواء، حتى أن المراسلات والمراسيم السلطانية توجه أولاً إلى حاكم الشرع يليه حاكم العرف<sup>(٢)</sup>، ويشترط الاحتفاظ بنسخة من الوثائق في سجلات المحكمة. والبراءة<sup>(٣)</sup> أو المرسوم الذي لا يدون في الروزنامة يُعدُّ غير شرعي.

وقد جاء هذا التغيير الوظيفي في الوقت الحاضر للمحاكم الشرعية مع مرور الزمن، فأصبح دور المحاكم الشرعية منحصراً في قضايا محددة كالزواج والطلاق والإرث، وانتقلت الأمور الأخرى إلى مؤسسات قانونية كمحاكم الصلح، التي تسير في الغالب حسب الأنظمة الوضعية.

وتعود أهمية سجلات محكمة القدس إلى أنها من أقدم المصادر الأرشيفية في بلاد الشام، ويرجع تاريخ أول سجل محفوظ إلى ١٤ شوال ٩٣٦هـ / ١١ حزيران ١٥٣٠م، أي بعد أربع عشرة سنة من بداية الوجود العثماني في البلاد العربية، وتأتي بعدها سجلات دمشق ثم حلب. وأضخم مجموعة من سجلات بيت المقدس العثمانية تعود إلى القرن الحادي عشر الهجري حيث بلغ عددها ١٢٠ سجلاً، منها سجلات باللغة العربية، وأخرى باللغة التركية. لقد تنوعت الخطوط التي خطت بها السجلات، فنجد في صفحة واحدة، أو في وثيقة واحدة أكثر من خط، كما أنها كتبت بلغة أقرب إلى العامية، وظهر فيها استعمال اللهجات المحلية، أو حتى العربية التركية، وقد أبدلت أحرف مكان أخرى، فجاءت الياء بدلاً من الهمزة، مثل: الطايفة، والسقايين، والواو محذوفة منها الهمزة، مثل: مون، سوله، أو حذفت الهمزة، مثل: الفضلا، الغرا<sup>(٤)</sup>.

وتوجد صعوبات كبيرة تقف في وجه كل طارق لها أو واقف عليها؛ لأنها ليست

بمتناول يد كل باحث، كونها مصورة على أشرطة مايكروفلوم، صورت المرحلة الأولى منها في عام ١٩٨٢م، والمرحلة الثانية عام ١٩٨٣م، وإذا احتاجها الباحث فعليه أن يستخدمها في مكان وجودها المحفوظة فيه.

وتظهر الصعوبة من وجه آخر هو أن بعض السجلات قد أصابها تلف ناتج عن الرطوبة أو سوء الحفظ، مما يتعذر معها أن تقرأ الوثيقة بشكلها الكامل دون نقصان، فهناك كثير من الكلمات، والجمل حتى بعض الفقرات قد سقطت، مما يدفع الباحث في ثناياها إلى محاولة تفسيرها أو مقارنتها مع وثائق أخرى، ومنها - على سبيل المثال لا الحصر:- وثيقة تنصيب مُدرس في إحدى المدارس، فإذا سقط اسم المدرسة مثلاً، يتم التعرف إلى هذه المدرسة في وثائق أخرى قد يظهر فيها اسم المُدرس الذي نُصب في تلك الفترة. كما ترد في الوثائق بعض الكلمات التركية والفارسية التي لا بد من معرفة معناها حتى يحصل الترابط في المعنى داخل النص الواحد.

### المادة العلمية:

إن المادة العلمية المتوخاة من السجلات في موضوع القدس متنوعة، وأول ما يمكن أن نستقيه من الوثائق الجانب المعماري للمدينة من حيث الأسوار والأبراج والأبواب والخطوط والحارات، فالسور يحيط بالمدينة من جميع الجهات، ويتخلله عدد من الأبراج لأغراض دفاعية، أكبر هذه الأبراج برج داود في السور الغربي داخل قلعة القدس<sup>(٥)</sup>، وقد أشارت وثائق سجلات القدس أن التعمير الأخير للسور كان على يد السلطان سليمان القانوني، حيث عمّر وفق أحدث الطرق والأساليب المعمارية التي كانت مستعملة آنذاك، وقد استمر بناء السور السلیماني خمس سنوات "١٥٣٦-١٥٤٠" وكان يُصرفُ على بنائه من الدولة أو من التبرعات التي جمعت من المناطق الفلسطينية<sup>(٦)</sup>. وبلغ طوله حوالي ميلين، ومعدل ارتفاعه ٤٠ قدماً<sup>(٧)</sup> والشيء الآخر الذي أضافته السجلات وجود وثائق تعود إلى سنة ١٠٢٦هـ/١٦١٦م تتحدث عن الانتهاء من بناء الجدار الشرقي للمدينة وحائط الحرم القدسي، أي بعد حوالي ست وسبعين سنة من تاريخ تعمير المرحلة الأولى من السور، وقد أشارت الوثيقة الشرعية إلى أن البناء قد استمر عامين، وبدئ العمل فيه سنة ١٠٢٤هـ/١٦١٥م<sup>(٨)</sup>. كان الهدف الأساسي من ذلك، توفير أقصى درجات الحماية والأمان لهذه المدينة المقدسة من اعتداءات الغزاة، أو هجمات بعض القبائل البدوية، التي تنتشر في المناطق المحيطة بها<sup>(٩)</sup>.

أما الخطوط<sup>(١٠)</sup> (الشوارع): فكانت تقسم القدس إلى أجزاء تُشكل المحلات والحارات، منها الواسعة كمدخل رئيسية، أو أزقة صغيرة تفصل بين البيوت والساحات والمباني المختلفة، وتربط بين الشوارع الواسعة<sup>(١١)</sup>.

والمحلات هي الأخرى كان لها حضور قوي في السجلات، وقد عرفت بالحارات أيضاً، وفي الغالب يكون حجم الحارة أصغر من المحلة، وأحياناً تذكر بعض المحلات كحارة ومحلة في آن واحد، يقصد بالمحلة مجموعة من البيوت في منطقة واحدة يتخللها عدد من الرحبات والساحات<sup>(١٢)</sup>، تشكّل محلة أو مجموعة من المحلات تفصل بينها الخطوط، وقد تكون لطائفة أو مجموعة من الطوائف، وعرف بعضها بأسماء العائلات أو الطوائف التي سكنتها<sup>(١٣)</sup>.

كما يرتبط بهذا الجانب موضوع المصادر المائية التي تزود المدينة بالمياه، فيرد في السجلات أن المدينة كانت تعتمد على مصادر مائية متنوعة، منها: تجميع مياه الأمطار في صهاريج تحفر في ساحات المنازل<sup>(١٤)</sup>، كذلك هناك البرك الكبيرة التي توجد داخل المدينة وخارجها، كذلك تعد الينابيع والعيون والأسبلّة رافداً آخر للمدينة، أما أشهر مصدر مائي دائم لمدينة القدس فيأتي من بركة سليمان<sup>(١٥)</sup>، وتعرف ببركة المرجع، وهي تقع جنوب بيت لحم، ونظراً لغزارة المياه التي تندفع منها إلى المدينة، كانت تسحب المياه من عين العروب المجاورة لتصب داخل البركة، ثم تسير إلى القدس عبر قناة عرفت باسم قناة السبيل<sup>(١٦)</sup>.

ونظراً لأهميتها، فقد خصّص السلطان سليمان لها أوقافاً كثيرة حتى تبقى عامرة، حيث أمدتنا السجلات بمعلومات غزيرة من حيث التعمير والصيانة، وتباين كمية المياه الواردة منها، ولأهميتها أيضاً قامت الإدارة العثمانية بتعيين معمارية للعمل والإشراف على استمرار جريان القناة، وكان على رأس هؤلاء العمال معمار باشي يعرف بمعمار باشي قناة السبيل. ومن الوثائق التي تناولت ذلك، أن القاضي في القدس عين المعلم محمد بن فخر معمار باشي بقناة السبيل، براتب كل يوم عثمانيان<sup>(١٧)</sup>، وكل سنة ٢٠ مداً من الحنطة<sup>(١٨)</sup>.

وقد أشارت الوثائق إلى أن القناة كانت تصب في عدد من الأماكن كالأسبلّة والحمامات، منها: سبيل باب السلسلة، وسبيل المتوضئ المعروف بالحنفية<sup>(١٩)</sup>، وسبيل متوضئ السادة الشافعية<sup>(٢٠)</sup>، وسبيل محلة باب القطنين<sup>(٢١)</sup> منه قسم لحمام تنكز<sup>(٢٢)</sup>، وسبيل باب الأسباط ومنه قسم لحمام الأسباط، وسبيل باب الناظر، وسبيل اتجاه باب الدودارية، وسبيل برك سليمان ظاهر القدس الشريف<sup>(٢٣)</sup>.

## الجوانب الإدارية:

من خلال هذه الوثائق يمكن التعرف إلى طبيعة النظام الإداري الذي ساس المدينة آنذاك، فقد جاء حاكم العرف (أمير اللواء) وقاضي المحكمة الشرعية على رأس الهرم الإداري في المدينة ونواحيها، ويبدو أن لكل من الجهازين وظائفه المحددة التي يتوجب عليه القيام بها أو الإشراف عليها، وهناك نقاط مشتركة تُلقي على عاتق الجهازين معاً، لاسيما قضايا الأمن والفتن وما شابه ذلك<sup>(٢٤)</sup>، وتشير الوثائق، أن سلطة القاضي الشرعي أرفع من حاكم العرف وأوسع؛ لأنه يجمع السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية<sup>(٢٥)</sup>، من جهة أخرى،

تُعطي الوثائق صورة واضحة وعملية عن سير عمل النظام الإداري وشخصه، وعلاقته مع السكان المحليين والعسكر<sup>(٢٦)</sup>، كما نتعرف إلى أحوال المدينة<sup>(٢٧)</sup> وإلى أهم الأحداث التاريخية التي نادراً ما نجد عنها شيئاً في المصادر الأخرى<sup>(٢٨)</sup>.

ومنها ما ورد في إحدى الوثائق التي تعود إلى أواخر القرن السادس عشر الميلادي التي وصفت لنا الأزمات السياسية والأمنية التي عصفت بالقدس ونواحيها آنذاك، جاء فيها: "سبب تحرير الحروف بمجلس الشرع الأنور بالقدس الشريف المطهر - أجله الله تعالى - هو أنه لما حضر لدى مولانا قدوة قضاة الإسلام، سيد الموالى العظام، صدر المسلمين العلماء الأعلام، معد العلم والفصل والطلاق، خادم شريعة الإمام عليه السلام، شجاع الدين أفندي المولى الموقع خطه الكريم العلامة أعلاه - دام علاه - من قبل أمير الأمراء الكرام - دامت معاليه إلى يوم القيامة - عن يد المعين من قبل ملك الأمراء الكرام، كبير الفخام محمد بيك بن مولانا ملك أمراء الأفاق محيي قواعد رسوم الإمارة بالاتفاق، الأسد الأسد، والبطل الأشد أحمد بيك أمير لواء غزة - أدام الله تعالى عزه - هو فخر الأمائل والأقران يوسف أغا كتحدا<sup>(٢٩)</sup>، من خلاصة مضمونه المنيف، أننا عيّنا ملك الأمراء محمد بيك المشار إليه أعلاه محافظاً بالقدس الشريف، عوضاً عن جعفر بك أمير لواء بها بموجب أنه تضرر منه جمع كثير من الزعماء<sup>(٣٠)</sup> والسباهية<sup>(٣١)</sup> وغيرهم من أعيان الولاية، وحصل منه ظلم زائد للرعايا، حتى جلب كثير من الناس منازلهم خارج الولاية، إلى أن يأتي جواب العرض الذي عرضاه بذلك إلى الباب العالي، وعين محمد بك المشار إليه لتسلم مدينة القدس الشريف يوسف أغا كتحدا محافظاً بنفسه للمدينة، ومحمد شيمش كتحدا لضبط النواحي من جهة البر، طلب يوسف أغا المزبور المشار إليه، من فخر الأقران إبراهيم أغا كتحدا جعفر بك المومى إليه أن يسلمه مفاتيح المدينة، والجماعة المحبوسين عنده، فأحضر المفاتيح بالمجلس الشريف، وأربعة رجال محبوسين عنده، منهم ثلاثة من عرب جرم<sup>(٣٢)</sup> المزاريق، وواحد من أهالي قرية كفر عقب<sup>(٣٣)</sup>، متزوج عند طائفة العرب المزبورين، فتسلم ذلك بالحضرة والمعانة، والعلم الشرعي، وعلى ما هو الواقع. سجل وحرر ذلك في جمادى الآخرة سنة خمسة وألف<sup>(٣٤)</sup>".

## الجوانب الاجتماعية:

تفيدنا السجلات في التعرف إلى ديموغرافية المدينة من حيث الفئات الاجتماعية وتوزيعها في المدينة ونواحيها (مسلمين ونصارى ويهود<sup>(٣٥)</sup>)، فقد ظهر المجتمع المقدسي بكل مكوناته كمجتمع واحد يغمره التعاون والتسامح في أغلب فتراته، حيث مارست كل طائفة شعائرها وعاداتها وفقاً لما هو مقرر لها في إطار النظام المعمول به دون أن يشكل ذلك أي حرج عند الطوائف الأخرى، فعلى سبيل المثال لا الحصر، نستفيد من الحجج التي

ذكر فيها جمع الضرائب المفروضة على أهل الذمة<sup>(٣٦)</sup> (النصارى واليهود) - التي كانت تجمع دورياً في كل عام - في معرفة عددهم في مراحل مختلفة، وليس ذلك فقط، فقد كانت الدولة تشرع بين الفينة والأخرى إلى إجراء تعداد لأهل الذمة داخل مدينة القدس ونواحيها؛ لحرص أي تغيير قد يطرأ، أو خشية حدوث تلاعب في عددهم من قبل القائمين عليهم؛ لأن الأمر يتعلق بواردات رئيسة للدولة لا يمكن الاستهانة بها، ومن ذلك الوثيقة الشرعية التي تشير إلى التعداد الذي تم بتاريخ ١٥ محرم ١٠٩١هـ/ ١٦ شباط ١٦٨٠م، بإشراف صالح باشا أمير لواء القدس الشريف، والذي تبين فيه أن عددهم لم يتغير عما سلف<sup>(٣٧)</sup>.

وما يجدر ذكره في هذا السياق، أن هذه الوثائق أظهرت أحوال طائفة اليهود وتطور وجودها في مدينة القدس، هذه الطائفة التي كانت يوماً من الأيام محدودة العدد والنشاط في القدس، فترعرعت في ظل الحكم الإسلامي لما امتاز به من التسامح مع أصحاب الديانات الأخرى، وقد وصل هذا النفوذ إلى درجة عجز معه الحكم العثماني - في أواخر عهده - أن يفعل شيئاً لها كلجم وجودهم، أو تحديد إقامتهم في القدس خاصة وفلسطين عامة، وقد أمدتنا السجلات بمجموعة كبيرة من الوثائق التي تناولت الوجود اليهودي في القدس، أبرز ما جاء فيها المحاولات اليهودية الرامية إلى توسيع أو تثبيت دعائم وجودهم في مدينة القدس في فترة متقدمة من العصر العثماني، ومنها - على سبيل المثال - أنه في عام ١٠٤١هـ/ ١٦٣٢م ضموا حاكورة جارية في وقف الجامع العمري القريب من كنيس اليهود الكائن في حارة اليهود، فشيّدوا عليها الجدران لإلحاقها بالكنيس المذكور، عند ذلك كشف عليها قاضي القدس الشريف وأميرها محمد باشا، وتم الأمر بهدم ما استقطع من أرض الوقف وإعادة تعميرها وإلحاقها بالجامع من جديد<sup>(٣٨)</sup>.

كما تناولت السجلات الأسرة المقدسية التي كان لها حضور واضح في السجلات، فقد ظهرت باعتبارها الوحدة الأساسية للنظام الاجتماعي في مدينة القدس، وأبرزت الوثائق دور العائلات ذات المكانة الدينية والاجتماعية كعائلة الحسيني، وعائلة أبو اللطف، والعلمي<sup>(٣٩)</sup>. وأيضاً أمور الزواج والطلاق التي تعطينا وصفاً دقيقاً للعلاقات الأسرية ومستوى المعيشة؛ فالمهر الذي كان يعرف بالصدّاق، منه المرتفع<sup>(٤٠)</sup> ومنه المتوسط<sup>(٤١)</sup> والقليل<sup>(٤٢)</sup> وهذا يعود إلى قدرات الفئة التي ينتمي إليها<sup>(٤٣)</sup>، ومن أمثلة ذلك: "تزوج مصطفى أغا المتسلم حالاً بالقدس الشريف - أدام الله أيامه - ابن المرحوم مولانا أحمد أفندي الدفتر دار سابقاً، ابنة المرحوم أحمد الجوربجي، بصدّاق جملة من الغروش الفضية خمسمائة غرش عديّة، الحال لها من ذلك مائتا غرش مقبوضة بيدها<sup>(٤٤)</sup>".

وتبين الوثائق وضع المرأة المقدسية وتوضّح دورها الذي قامت به في المدينة، وتكاد السجلات الشرعية تكون المصدر الوحيد في ذلك العصر الذي يعطي صورة واضحة - إلى



حد ما - عن المرأة في القدس، بحيث نستطيع أن نتعرف إلى بعض الجوانب الحياتية التي كانت تقوم بها، فكثير من القضايا التي تصل للمحكمة تكون المرأة طرفاً بها، كالزواج والطلاق والبيع والشراء... وغيرها. أما المصادر الأخرى فكانت معلوماتها توصف بالندرة، وسبب ذلك يعود إلى وضع المرأة الديني والاجتماعي القاضي بأن تبقى في البيت تمارس أعمالها المنزلية دون التوجه إلى أمور الحكم والسياسة، فقد أشارت السجلات إلى أن المرأة في القدس كانت تخرج لقضاء بعض الأمور: كالذهاب للصلاة والأعياد كالمولد النبوي في المسجد الأقصى وصلاة الجمعة<sup>(٤٥)</sup>، والذهاب إلى المقابر ومقامات الأولياء في الأعياد والمناسبات، والدخول للحمامات<sup>(٤٦)</sup>، كما يظهر أن نساء التجار والأعيان امتلكن المال والمجوهرات الثمينة، والأراضي والعقارات. كما ورد في الوثيقة التالية: "اشترت غزالة بنت أحمد كرباج، من فاطمة بنت الخواجة جميع البغمة الذهبية، وجميع الخلال الفضة، وجميع العشرة صحنون الصينية، والصحنون الأرمنية، والماعون النحاس"<sup>(٤٧)</sup>. وفي وثيقة أخرى: "اشترى النقيب محمد بن الحاج إبراهيم الوكيل عن صالحة خاتون جميع الدار الكائنة بالقدس بخط داود بثمان وقدره اثنان وثلاثون غرشاً"<sup>(٤٨)</sup>.

والحالة الصحية في القدس كان لها حضوراً في السجلات، فبينت أن الإدارة في المدينة أولت موضوع الصحة اهتماماً كبيراً لما لها من الأثر الكبير على سير الحياة اليومية فيها، وقدمت الدولة كل أشكال الدعم للمراكز الصحية كالبيمارستان<sup>(٤٩)</sup> (المستشفى) والحمامات، كالمحافظة عليها ورعايتها من الخراب، كما حرصت على أن يكون القائمون عليها من أصحاب الخبرة والاختصاص<sup>(٥٠)</sup>.

وتحدثت حجج كثيرة عن الصحة والأمراض وعلاجها والأطباء وتشخيص الأمراض، وهي تفيدنا في التعرف إلى الأمراض التي كانت موجودة آنذاك<sup>(٥١)</sup>. وظهرت استنتاجات الباحث عن الأوضاع الصحية في الوثيقة الآتية، حيث ذكرت أنه: "لما حضر فخر الصلحاء، فخر الدين بن المرحوم الشيخ موسى بن سالم، شيخ العطارين بالقدس الشريف، وأحضر معه الحاج يوسف بن الحاج أحمد الشامي، وأخبر فخر الدين المزبور، مولانا الحاكم الشرعي المشار إليه، أن الحاج يوسف الحاضر معه بالمجلس، جالس بديكان بسوق العطارين، والحال أن به داء الجذام، وأن في بقائه بالسوق المرقوم، للمسلمين ضرراً، وطلب من الحاكم الشرعي، بأن ينبه على الحاج يوسف المرقوم، بأن يخرج من الدكان المرقوم، فطلب من فخر الدين المرقوم أهل الخبرة من الأطباء، فأحضر فخر الدين المرقوم، الشهابي أحمد بن يحيى الطبيب، وأخبر بأن الحاج يوسف المرقوم، بأنه داء الجذام، وهو ظاهر فيه، إخباراً مرعياً، فعند ذلك نبه مولانا الحاكم الشرعي المشار إليه، على يوسف المرقوم، بأن يظهر من الدكان المزبور، ويتداوى إلى أن يشافيه الله تعالى بالشفاء، ويعود إلى محله"<sup>(٥٢)</sup>.

## الجانب الديني:

يعد هذا الجانب من أكثر المواضيع التي دونتها السجلات، والسبب في ذلك يعود إلى أن عدداً من الأمور الدينية قد رشحت من هذه السجلات تصف الحالة الدينية التي كانت مدينة القدس تنعم بها، ومنها: أن السجلات مصبوغة بصبغة دينية بمعنى أن السجلات تدون بأمر من قاضي محكمة الشرع الذي يعنى بتطبيق الأوامر وفق المنهج الإسلامي، كما أن قدسية المكان والخصوصية الدينية التي تحظى بها مدينة القدس جعلت من الضروري على قضاتها أن يحافظوا على هذه الأماكن الدينية ورعايتها بكل ما توفر لهم من إمكانيات متاحة، وهذا الأمر ليس قاصراً على قاضي القدس وحسب، بل إن السلطنة العثمانية أيضاً كانت حريصة على أن تبقى القدس محافظة على طابعها الديني لأنها كانت محط أنظار المسلمين، ومقصد أفئدتهم، وملاذاً لهم من مصاعب الدنيا وويلاتها. من هنا، نجد أن هذا الجانب أخذ حيزاً واسعاً في الوثائق، حيث لا تكاد تخلو صفحة من هذه الوثائق إلا تعرضت إليه.

وقد كان الحرم القدسي (المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة) على رأس اهتمامات السجلات التي لم تترك شاردة أو واردة عن الحرم إلا دونتها، فهناك كتب التعيين للعاملين فيه من الخطيب حتى الفراش<sup>(٥٣)</sup>، فعلى سبيل المثال، نستطيع التعرف على من تولى وظيفة الخطابة في المسجد الأقصى خلال الفترة التي تغطيها السجلات، كما أرخت السجلات لأشهر أعمال الترميم أو الصيانة أو الإضافات التي أجرتها السلطات العثمانية طول تاريخها داخل الحرم القدسي<sup>(٥٤)</sup>. كما أمعنت السجلات في تدوين مستحقات العاملين في الحرم من حيث مصادرها وأوجه إنفاقها<sup>(٥٥)</sup>.

ومن الأمور التي تندرج في الجانب الديني، الزوايا والأربطة<sup>(٥٦)</sup> والخانقاهات<sup>(٥٧)</sup>، وهذه الأخرى كانت على جانب كبير من الأهمية في السجلات التي أظهرت الدور الذي قدمته هذه المؤسسات في خدمة أهل القدس والوافدين إليها، كما نتعرف على أسمائها وأماكن وجودها وأسماء القائمين عليها<sup>(٥٨)</sup>.

أما الوقف<sup>(٥٩)</sup> فهو الآخر يأخذ جانباً رئيساً لما له من ارتباط عميق بالمؤسسات السابقة، وسبب ذلك هو أن مؤسسة الوقف الإسلامي كانت على جانب كبير من الأهمية طوال التاريخ الإسلامي، فقد حظيت هذه المؤسسة بالدعم والرعاية، وكان لها متول يتمتع بمكانة رفيعة لا تقل عن درجة الوزراء، ومؤسسة الوقف لها وظيفة تتمثل في الإشراف على مال الوقف وتنميته، سواء أكان أرضاً أم عقاراً من أجل ضمان بقاء المؤسسات الدينية والخيرية الموقوفة عليها عامرة، وتقوم بدورها كما قرره واقفوها، أما سبب زيادة عدد الوثائق التي تتناول قضايا الوقف، فيعود ذلك إلى أن مختلف القضايا التي دونتها كالمحاسبة أو

تأجير<sup>(٦٠)</sup> لمال الوقف وغيرها حيث كانت تتم في محكمة الشرع، ومن جهة أخرى، نستطيع من خلال الوثائق تحديد الأماكن التي كانت موقوفة في مدينة القدس وجوارها<sup>(٦١)</sup>، كما نستطيع تحديد العقارات الموقوفة عليها، وحجم عائداتها، وطريقة جمعها وسبل إنفاقها، كما تدون فيها الوقفيات التي أوقفها أصحابها في حينه؛ لأن من يريد وقف ماله بطريقة صحيحة عليه أن يُثبت ذلك عند قاضي الشرع<sup>(٦٢)</sup>.

ومن وثائق المحاسبة وثيقة محاسبة على وقف المغاربة في سنة ١٠٧٣هـ/١٦٦٣م:٦٣:

الوقف	التأجير	المتحصل بالغروش
طاحونة	٤٩	٤٧
فرن متعطل		
حانوت	٦٢	١٩
اسطبلات وقاعة	٨٢	١٦
حاكورة(٢)		٣٣
محصول دور المشاركة(٧)		٢٤
محصول رمضان الطحان		٨
حنطة ٩		٤٠
شعير ٤		٥٤
مزروعات عين كارم		٣٥
المحاسبة السابقة		٨٣٥ غرش
ما صرفه المتولي السابق		٣٤٩ غرش

نفقات	بالغروش
رسم محاسبة	
كاتب وقف	٢٠
ناظر الوقف	٣٠
كاتب الوقف	٣٠
متولي الوقف علي بن حسين	١٧ غرش

وفي السياق ذاته، أشارت السجلات إلى الوسائل التي اتبعها القائمون على الوقف من أجل تجنب اندثار الوقف وماله، ومنها:

**أولاً:** الاستدانة وهي تعدّ أسهل الطرق وأقربها في مجال تعميم الوقف، تبدأ عندما يتوجه متولي الوقف أو الناظر عليه للقاضي، بطلب قرض شرعي، وهو مبلغ محدد من المال، يستلمه المتولي ويصرفه على الوقف، ويشترط على المتولي أن يعيد المبلغ المستدان حال توافره من مال الوقف. فقد طلب متولي وقف المدرسة الصلاحية من القاضي أن يسمح له بالاستدانة من أجل تعميم بعض أجزاء المدرسة<sup>(٦٤)</sup>.

**ثانياً:** التأجير طويل المدى: وهو أن يسمح القاضي للمتولي على الوقف بتأجير ما هو جارٍ في مال الوقف فترة طويلة، على أن يدفع المستأجر مبلغاً مقدماً بهدف تعميم الوقف وصرف ما يحتاج إليه<sup>(٦٥)</sup>. وقد درج هذا الأمر على الوقف الخيري والذري معاً؛ للحيلولة دون خرابه<sup>(٦٦)</sup>.

**ثالثاً:** الاستبدال وهو استبدال مال الوقف بمال آخر بهدف إحياء مال الوقف بمال جديد، ويتم ذلك بعد أن يُقدم المتولي أمام القاضي ما يثبت حاجة الوقف لهذا الاستبدال، فيقبل القاضي أمر الاستبدال بعد أن يرى أن تعميمه بات صعباً، كما تعذر إيجاد من يستأجره أجرة طويلة، وقد يكون استبدال عقار بعقار<sup>(٦٧)</sup> أو عقار بمال نقد بأن يُستبدل العقار بمبلغ من المال على أن يتم شراء عقار غيره، شرط أن يكون ذا جدوى وأكثر نفعاً. أي أن يصبح الوقف نقداً<sup>(٦٨)</sup>، واللافت أنه دونت في السجلات قضايا استبدال الوقف ما بين المسلمين والنصارى واليهود<sup>(٦٩)</sup>. فقد استبدل الناظر على وقف فتوح الناطوري حاكورة في محلة صهيون للنصارى الأرمن، وكرماً بأرض الطور لليهود، وقد رهن اليهود نظير ثمن العقارات المذكورة داراً لليهود بمحلة الشرف<sup>(٧٠)</sup>.

## الجوانب الاقتصادية:

أما الجوانب الاقتصادية فلها ذكر واضح بين ثنايا السجلات، مما يفيدنا في التعرف إلى أنواع الملكية في القدس، ومنها: النشاطات الاقتصادية في أسواق<sup>(٧١)</sup> القدس التي يمثلها أصحاب الطوائف الحرفية والمهنية، ظهر هذا النوع من التنظيم لأصحاب الصناعات وبعض الحرفيين في مدن السلطنة العثمانية لاسيما القدس، حيث أوردت الوثائق المدونة في سجلات المحكمة الشرعية معلومات تفيد في التعرف إلى طبيعة عمل كل طائفة ومهامها وعلاقتها بالإدارة التي وفرت لها كل ما يلزمها حتى تعمل بشكل يلبي مصالح الجميع دون الخروج عن الشرع<sup>(٧٢)</sup>. فظهر الصُناع والحرفيون على شكل طائفة أو فئة تعمل في مجال عمل معين، وعلى رأس كل طائفة شيخ يعرف بشيخ الطائفة أو أخي بابا<sup>(٧٣)</sup>، مهمته تنظيم عمل الطائفة فيما بينها من جهة، وتمثيل الطائفة أمام الحكام من جهة أخرى<sup>(٧٤)</sup>. ويُختار الشيخ من قبل أفراد الطائفة أو من ينوب عنهم، ويبدأ ذلك عندما يتوجه المعنيون إلى مجلس القاضي لطلب تعيين شيخ لطائفتهم، وكان الهدف من ذلك، إعطاء صبغة شرعية لهذا التنصيب، كون القاضي هو من يقرر إذا كان الشخص المائل أمامه يصلح شيخاً لهذه الطائفة أو لا<sup>(٧٥)</sup>.

ومن الجوانب الأخرى التي ترتبط بالحياة الاقتصادية، النظام المالي والمصرفي من حيث السكة والنقد وأسعارها التي كانت مستعملة في ذلك الحين ومقارنتها بنقد الدول الأخرى ومنها النقد الذهبي<sup>(٧٦)</sup> والفضي<sup>(٧٧)</sup> والنحاسي<sup>(٧٨)</sup>، كما تثرينا الوثائق بمعلومات هائلة عن أنواع الضرائب ومقاديرها وأصول جبايتها<sup>(٧٩)</sup>، وتحتوي معظم السجلات على قائمة بأسعار الحاجيات اليومية التي تتوافر داخل السوق المقدسي وكثير غير ذلك<sup>(٨٠)</sup>.

## الجوانب العلمية:

أشارت السجلات، سواء بشكل مباشر أم غير مباشر، إلى الأوضاع العلمية في القدس، فهي تفيد في التعرف إلى المؤسسات العلمية<sup>(٨١)</sup>، ونظام عملها وأسماء مدرسيها والقائمين عليها، كما أظهرت أن المراكز العلمية قامت بدورها على أكمل وجه، ومن جهة أخرى وضحت لنا الوثائق ضخامة الكادر التعليمي الذي كان يعمل فيها، والدور البارز الذي قدّمه المسجد الأقصى في خدمة العلوم الدينية والشرعية الذي لا يقل أهمية عن الفترات السابقة منها أو اللاحقة<sup>(٨٢)</sup>، كذلك نتعرف إلى نظام عمل المؤسسات التعليمية من مدارس وغيرها والدور الذي أنيط بها والقائمين عليها. وبما أنه يُنفق على المدارس من ريع ما هو موقوف عليها، فإنه يتم إجراء تسليم المخصصات المالية للأوقاف في محكمة القدس الشرعية بعد أن تكتب حجة تدون في السجلات تشهد بذلك، من هنا يمكن أن نتعرف إلى موظفي المدارس، من خلال حجج استلام مستحقات الموظفين من مال المدرسة ومنها، المدرسة الطازية<sup>(٨٣)</sup>.

الوظيفة	لاسم
المتولي	محمد بن أبي اللطف
الناظر	جلال الدين بن أبي اللطف
التدريس	محمد دار الله ومحمد الإمام
شيخ المدرسة	عبد القادر الوفائي
الإمام	رضي الدين بن إبراهيم بن أبي اللطف
مؤدب الأطفال والمؤذن	أحمد المصري
جابي	محمد بن أبي اللطف
كاتب	عبد القادر المصري
شاهد	يعقوب القلقشندي
معيد	أبو الحزم بن يعقوب القلقشندي
قيّم المدرسة	بدر الدين بن عماد
بواب	الشيخ أبي الفتح بن أبي اللطف

## نتائج البحث:

لقد أضيء دور السجلات الشرعية - كما اتضح من سياق البحث - في كتابة تاريخ مدينة القدس خلال العصر العثماني باعتبارها مصدراً غنياً بالمعلومات التي شملت جوانب الحياة الإدارية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

- إن الجغرافية التراثية للسجلات جزء لا يتجزأ من التركيبة الثقافية للمجتمع المقدسي، وهو عنصر مهم في ديمومة الهوية الجماعية للفلسطينيين، ويهدف توظيف هذه المادة بالشكل الصحيح إلى معرفة أفضل لأعماق الذات الجماعية، وذلك مع تيقننا من أن هذا التراث مهدد بالطمس والنسيان أو الذوبان في ثقافات أخرى من أطراف عديدة.
- على الرغم من الحجم الهائل للوثائق وغزارة معلوماتها، فإن الدراسات التي تناولتها لم تكن بالحجم المطلوب لكن ما توصلت إليه مثل هذه الدراسات يعدُّ بالغ الأهمية؛ لأنها اعتمدت بالدرجة الأولى على سجلات محكمة القدس الشرعية، فجاءت قريبة من الحقيقة التاريخية، كونها تؤرخ قضايا حياتية في ذلك العصر، وتعكس صورة واقعية عن أحوالها آنذاك.
- إن الدراسات المتعمقة والجادة تعكس صورة حقيقية لتاريخنا، وتضيف رصيماً علمياً جديداً يتناغم مع الدراسات التي تناولت تاريخ القدس من حيث الموضوعات التي عالجتها، وطريقة عرضها وتحليلها؛ لتكشف عن جوانب أو حلقات من التاريخ المقدسي عدها بعضهم مفقودة، ومن أجل تغذية النسق الفكري والمعرفي بأسلوب الباحث المحترف ينبغي قراءتها قراءة معمقة من منظور موضوعي ونقدي؛ لأن الاتزان والموضوعية في دراسة الماضي عوامل لها صلة وثيقة بفهم الحاضر وتحليله بأبعاده المتعددة.

أخيراً، يتبين لنا من خلال ما عرضناه، أن هنالك مسؤولية تقع على عاتق ذوي الاختصاص بإجراء مزيدٍ من الدراسات التي تعتمد بالدرجة الأولى على سجلات محكمة القدس الشرعية، حتى تكون هذه الدراسة أقرب إلى الحقيقة التاريخية.

## هوامش البحث:

١. للتعرف إلى محتوى هذه السجلات ينظر: فهرسة تحليلية (سجل محكمة القدس الشرعية رقم ١، إشراف محمد عدنان البخيت، إعداد عبلة سعيد المهدي، عمان، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م).
٢. حاكم العرف: أن يتم عمل الحاكم وفق النظام الوضعي المتعارف عليه في المنطقة المعنية بذلك، وقد نشأ القانون العرفي على مدى زمن طويل من تراكم الأحكام والمراسيم التي يصدرها الحكام، سجل القدس ١٥١، ح ٢، ١٢ شوال ١٠٦٦هـ/ ١٦٥٦م، ص ٣٥٨؛ أكمل الدين إحسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ج ٢، نقله إلى العربية، صالح سعداوي، استانبول، ١٩٩٩م، ج ١، ص ٥٣٣.
٣. البراءة: هي شهادة رسمية تصدر عن الباب العالي في اسطنبول، كتعيين قاضٍ جديد أو منح إقطاع...إلخ.
٤. محمود عطا الله، وثائق الطوائف الحرفية في القدس في القرن السابع عشر الميلادي من خلال سجلات محكمة القدس الشرعية، ج ٢، نابلس، ١٩٩١م، ج ١، ص ١٣.
٥. النابلسي، عبد الغني بن إسماعيل، الحضرة الأنسية في الرحلة القدسية، ج ٢، تحقيق: د. حمد أحمد يوسف، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م، ج ٢، ص ٧٠٨.
٦. سجل القدس ١٠، ح ١، ٩٤٥هـ/ ١٥٣٨م، ص ١٦.
٧. النابلسي، الحضرة الأنسية، ج ٢، ص ٢٧٨؛ عارف العارف، المفصل في تاريخ القدس، مكتبة الأندلس، القدس، ١٩٦١م، ص ٤٣٢.
٨. سجل القدس ٩٩، ح ١، أواسط رجب ١٠٢٦هـ/ ١٦١٦م، ص ٥٥٠.
٩. حول الاعتداءات ينظر في الوثيقة التالية: سجل القدس ٨٧، ح ٣، ٧ رمضان ١٠١٦هـ/ ٢٦ كانون الأول ١٦٠٧م، ص ٤١٩.
١٠. الخطوط: جمع خط والخط هو الطريق، الزبيدي، تاج العروس، مطبعة الكوكب، ١٤٠٠هـ، ص ٢٤٨.
١١. حول الخطوط ينظر الوثائق التالية: العليمي، مجير الدين الحنبلي ت(٩٢٧هـ/ ١٥٢٠م)، الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، ج ٢، تحقيق: محمود كعابنة ومحمد أبو تيبانه، مطبعة دنديس، الخليل-فلسطين، ١٩٩٨، ج ٢، ص ١٠٦؛ سجل القدس ٢٣، ٩٥٧هـ/ ١٥٥٠م، ص ٥٠٤؛ سجل القدس ٥٧، ٩٨٤هـ/ ١٥٧٦م، ص ٥١٥؛ سجل القدس ٨٠، ح ٢، ٢٦ جمادي الأولى ١٠٠٨هـ/ ٤ كانون الأول ١٥٩٩، ص ٢٨٠؛ سجل القدس ٨٠، ح ٣، ٢٠ رمضان ١٠٠٨هـ/ ٤ نيسان ١٦٠٠م، ص ٣٥٨؛ سجل القدس ١٤٥، ح ١، ٢٨ ذي الحجة ١٠٦٠هـ/ ٢٢ كانون الأول ١٦٤٩م، ص ٧٢؛ سجل القدس ٣٥٥، ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨م، ص ٧٢؛ سجل القدس ١٠١، ح ٩، ١٥ شوال ١٠١٧هـ/ ٢٢ كانون

- الثاني ١٦٠٩م، ص ٥٢؛ سجل القدس ١٧٧، ح ٢، ١٠ محرم ١٠٨٦هـ/ ١٦٧٥م، ص ٩٨؛ محمد سليم اليعقوب، ناحية القدس الشريف في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، ج ٢، ١ البنك الأهلي الأردني - عمان ١٩٩٩م، ج ١، ص ٤٣٣.
١٢. سجل القدس ٨٣، ح ٢٣، ١ جمادى الثاني ١٠١٠هـ/ ١٩ كانون الأول ١٦٠١م، ص ٧٤؛ اليعقوب، ناحية القدس، ج ٢، ص ٤٧٥؛ محمد هاشم غوشة، حارة السعدية في القدس دراسة معمارية وتاريخية، مطبعة بيت المقدس، فلسطين، ١٩٩٩م، ص ٧١.
١٣. محمد بن مكرم ابن منظور (٧١١هـ/ ١٣١١م)، لسان العرب، ج ١٥، دار صادر، بيروت، ١٩٩٤م، ج ١١، ص ١٦٤؛ سجل القدس ١٧٩، ح ٢، ١٨ جمادى الأولى ١٠٨٨هـ/ ١٦٧٧م، ص ٢٩٢؛ سجل القدس ٨٠، ح ٨، أواخر شوال ١٠٠٧هـ/ ٢٦ أيار ١٥٩٩م، ص ٢٧٤؛ وثائق الحرم القدسي ١٥١، ٧٩٥هـ/ ١٣٩٢م؛ سجل القدس ٥٨، ٩٨٥هـ/ ١٥٧٧م، ص ٦٠٠؛ سجل القدس ١٤٣، ح ٥، ٢٢ صفر ١٠٦١هـ/ ١٤ شباط ١٦٥١م، ص ٧٨؛ دفتر أوقاف رقم ٥١٦، ص ٨-١٠؛ سجل القدس ١٤٧، ح ٢، ١٣ ربيع أول ١٠٦٣هـ/ ١٦٧٥٣م، ص ١٣٠؛ سجل القدس ٤، ٩٤١هـ/ ١٥٣٤م، ص ٥.
١٤. سجل القدس ٨٩، ١٠١٨هـ/ ١٦٠٩م، ص ١٢١؛ سجل القدس ١٥٢، ١٠٦٧هـ/ ١٦٥٧م، ص ٤٠٩.
١٥. السلطان العثماني سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤هـ/ ١٥٢٠-١٥٦٦م)، النابلسي، الحضرة الأنسية ج ٢، ص ٦٧٩؛ نوفان رجا الحمود، العسكر في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، دار الآفاق الجديد بيروت ١٩٨١م، ص ٤٣.
١٦. العليمي، الأنس الجليل، ج ٢، ص ٩٢.
١٧. العثمانية: وهي وحدة النقد العثمانية المعروفة بالأقجة، العارف، المفصل، ص ٣٣٧.
١٨. سجل القدس ١٥٢، ح ٣، أواسط شعبان ١٠٦٧هـ/ ١٦٥٧م، ص ٣٥١.
١٩. سبيل متوضئ الحنفية: وعرف بسبيل الكأس، سجل القدس ١٣٤، ح ٢، ١٣ جمادى الثاني ١٠٥٣هـ/ ١٦٤٣م، ص ٤٩.
٢٠. سبيل متوضئ الشافعية: في حجة أخرى عرف ببركة المتوضأ، سجل القدس ١٣٤، ح ٢، ١٣ جمادى الثاني ١٠٥٣هـ/ ١٦٤٣م، ص ٤٩.
٢١. سبيل باب القطنين: عرف أيضاً في هذا العصر بعين المحكمة، نسبة إلى محكمة القدس الشرعية التي كان مقرها في المدرسة التنكزية، سجل القدس ١٣٤، ح ٢، ١٣ جمادى الثاني ١٠٥٣هـ/ ١٦٤٣م، ص ٤٩.
٢٢. ذكرته السجلات أيضاً بحمام السقا، نصفه وقف على المدرسة التنكزية والنصف الآخر وقف الصخرة المشرفة، سجل القدس ١٦٣، ح ٢، ٦ محرم ١٠٧٤هـ/ ١٠ آب ١٦٦٣م، ص ١٠٠؛ سجل القدس ١٩١، ح ٢، أواسط جمادى الثانية ١١٠٠هـ/ ٦ نيسان ١٦٨٩م، ص ٩١.



٢٣. سجل القدس ٩١، ح ١، ١١ رمضان ١٠١٩هـ/ ١٦١٠م، ص ١٦٠.
٢٤. ثورة نقيب الأشراف في القرن الثامن عشر الميلادي، سجل القدس ٢٠١، ص ٢٩١؛ عادل مناع، تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني ١٧٠٠-١٩١٨م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٩م، ص ٢١.
٢٥. سجل القدس ٢٩٠، ١٢٢٤هـ/ ١٨٠٨م، ص ٤٥؛ سجل القدس ٣٠١، ١٢٣٢هـ/ ١٨٧١م، ص ٥٦.
٢٦. سجل القدس ٨٧، ح ١، ١٧ رمضان ١٠١٦هـ/ ٢٦ كانون أول ١٦٠٧م، ص ٤١٩؛ سجل القدس ١٤٩، ح ١، أواخر شوال ١٠٦٤هـ/ ١٦٥٤م، ص ٣٢٨؛ سجل القدس ١٥٧، ح ١، غرة رمضان ١٠٧٠هـ/ ١٣ أيار ١٦٦٠م، ص ١٦٠؛ سجل القدس ٢٠١، ص ٢٨٨.
٢٧. حول أوضاع المدينة أوائل القرن السابع عشر ينظر: الخليلي، الشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن شرف الدين (١١٤٧هـ/ ١٧٣٤م) تاريخ القدس والخليل، حققه وكتب مقدمته وحواشيه ووضع فهرسه: محمد عدنان البخيت ونوفان رجا الحمود السوارية، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
٢٨. ثورة علي جار الله اللطفي مفتي الحنفية في القدس وقد حدثت سنة ١٠٦٩هـ/ ١٦٥٩م، ينظر: سجل القدس ١٥٦، ص ٤٤٤؛ المحبي، محمد أمين الدين (١١١١هـ/ ١٦٩٩م)، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، ج ٤، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة (د.ت.)، ج ٣، ص ١٥١.
٢٩. الكتخدا: كلمة فارس تعني الأمين أو وكيل، محمد علي الأنسي، الدراري اللامعات في منتخبات اللغات، مطبعة جريدة بيروت-بيروت ١٣١٨هـ/ ١٩٩٨م، ص ٤٥٣.
٣٠. الزعامت: هم كبار رجال الإقطاع في اللواء يتراوح دخل إقطاع كل زعيم من القرى والخرب والمزارع ما بين ٢٠-١٠٠ ألف أقة واحدة.
٣١. السباهية: هم العسكر أصحاب الإقطاعات العسكرية المقيمين في الأرياف، منحتمهم الدولة هذه الاقطاعات مقابل خدمات عسكرية يقدموها للدولة عندما يستدعي الأمر إلى ذلك، هيك، (د.ت.)، سباهي، دائرة المعارف الإسلامية، ج ١٥، دار صادر، بيروت، ج ١١، ص ٢١٤-٢١٥؛ إبراهيم ربايعه، العسكر السباهية في ريف القدس خلال العصر العثماني، مجلة جامعة النجاح الوطنية للأبحاث - العلوم الإنسانية، مجلد ٢١، عدد ٣، نابلس فلسطين، ٢٠٠٧م/ ١٤٢٧هـ، ص ٨٣٧-٨٥٤.
٣٢. عرب جرم: من العشائر البدوية الكبيرة في ناحية الغور، ينظر: سجل القدس ١٠٣، ح ١، ١٥ محرم ١٠٣٠هـ/ ١٠ كانون أول ١٦٢٠م، ص ٤٦٦؛ سجل القد س ١٢١، ح ٢، ١٨ شوال ١٠٤٢هـ/ ٢٨ نيسان ١٦٣٣م، ص ٥٨؛ مصطفى مراد الدباغ، القبائل العربية وسلاثلها في بلادنا فلسطين، المؤسسة العربية للدراسة والنشر، ١٩٨٦م، ص ٥٩؛ الموسوعة الفلسطينية، مجلد ١، ق ٢، ص ٩٠٥؛ فاضل بيات، دراسات في تاريخ العرب

- في العهد العثماني، بيروت، ٢٠٠٣م، ص ١٣٨.
٣٣. كفر عقب: تقع شمال شرق القدس، قسطنطين نقولا أبو حمود، معجم أسماء المواقع الجغرافية في فلسطين، القدس ١٩٨٤م، ص ١٧٩؛ سجل القدس ١٠٥، ١٠٣٢هـ/١٦٢٣م، ص ٧٣٤.
٣٤. سجل القدس ١٠٠٥، ٧٩هـ/١٥٩٨م، ص ٢٠.
٣٥. النصارى: وجدوا في محطة النصارى والزراعنة والحدادين والجوالدة، سجل القدس ١١٨، ح ١، ١٣ ربيع الثاني ١٠٤١هـ/ ٨ تشرين الثاني ١٦٣١م، ص ٣٥٦؛ سجل القدس ٢٢٨، ٩ رمضان ١١٤٩هـ/، ص ٢١٠؛ سجل القدس ٢٣٣، ٦ جمادى الثانية ١١٥٧هـ/ ١٧ تموز ١٧٤٤م، ص ١٣٢؛ سجل القدس ٣٥١، ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥م، ص ٢٣؛ سجل القدس ٣٧٣، ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٥م، ص ٣٤.
٣٦. دفتر طابو لواء القس الشريف، رقم ٥١٥؛ سجل القدس ١٤٩، ح ١٠٦٤، ٢هـ/ ١٦٥٤م، ص ٣١٧؛ سجل القدس ١٥١، ح ١، ١٠٦٦هـ/ ١٦٥٦م، ص ٢٨١؛ سجل القدس ١٥٢، ح ٢، ١٠٦٧هـ/ ١٦٥٧م، ص ١٧٥، ح ٢، ص ٢١٦؛ سجل القدس ١٥٦، ح ١، أواسط ذي الحجة ١٠٦٨هـ/ ١٢ أيلول ١٦٥٨م، ص ٦٣٨.
٣٧. سجل القدس ١٨٣، ح ١، ١٥ محرم ١٠٩١هـ/ ١٥ شباط ١٦٨٠م، ص ٢٤.
٣٨. سجل القدس ١١٩، ح ١، ٢٥ شعبان ١٠٤١هـ/ ١٦٣٢م، ص ١١١.
٣٩. سجل القدس ٩٢، ح ٣، ٤ صفر ١٠٢١هـ/ ٦ نيسان ١٦١٢م، ص ٢٧٢؛ سجل القدس ١٠٤، ح ٢، ٤ ربيع أول ١٠٣٠هـ/ ٢٧ كانون ثاني ١٦٢١م، ص ٤٩؛ سجل القدس ١٥٦، ح ١، ختام ذي القعدة ١٠٦٩هـ/ ١٨ آب ١٦٥٩م، ص ٤٤٤.
٤٠. سجل القدس ١٣٢، ح ٢، ١٥ شوال ١٠٥١هـ/ ١٧ كانون ثاني ١٦٤٢م، ص ٢٥٢.
٤١. سجل القدس ٨٦، ح ٥، ١٥ ذي القعدة ١٠١٤هـ/ ٢٤ آذار ١٦٠٦م، ص ١١٣.
٤٢. سجل القدس ٨٠، ح ٥، ١٧ جمادى الأولى ١٠٠٨هـ/ ٥ كانون الأول ١٥٩٩م، ص ٣٢٤.
٤٣. سجل القدس ١٥٠، ح ٤، ٣ صفر ١٠٦٥هـ/ ١٤ كانون أول ١٦٥٤م، ص ٤.
٤٤. سجل القدس ١٩١، ح ٢، ١٧ شوال ١١٠٠هـ/ ١٦٨٩م، ص ٢٤٤.
٤٥. النابلسي، عبد الغني بن اسماعيل، الحقيقة والمجاز في الرحلة إلى بلاد الشام ومصر والحجاز، تقديم، أحمد عبد المجيد هريدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م، ج ١، ص ٣٨٢.
٤٦. سجل القدس ١٣٤، ح ٣، ١ محرم ١٠٥٤هـ/ ١٢ آذار ١٦٤٤م، ص ٣٦١؛ كامل جميل العسلي، معاهد العلم في بيت المقدس، جمعية عمال المطابع، عمان، ١٩٨١م، ص ٣٦٠.
٤٧. سجل القدس ١٨٩، ح ٤، أوائل ربيع أول ١٠٩٩هـ/ ٥ كانون ثاني ١٦٨٨م، ص ٢٤.
٤٨. سجل القدس ١٤٢، ح ٣، ٣ غرة صفر ١٠٦٠هـ/ ٣ شباط ١٦٥٠م، ص ٥٠.
٤٩. سجل القدس ١٠٥، ح ٣، ٧ شوال ١٠٣١هـ/ ١٤ آب ١٦٢٢م، ص ٤٦٢؛ سجل القدس ١٠٥،

- ح ١٨، ذي الحجة ١٠٣١هـ/ ١٦٢٢م، ص ٥٣٠.
٥٠. سجل القدس ١٧٨، ح ١، أواسط رجب ١٠٨٦هـ/ ١٦٧٥م، ص ٦٤.
٥١. سجل القدس ١١٥، ح ١٨، محرم ١٠٣٨هـ/ ١٨ أيلول ١٦٠٨م، ص ٤؛ سجل القدس ٢٦٥، ٣ شوال ١١٩٨هـ/ ٢٠ آب ١٧٨٤م، ص ١٩٥.
٥٢. سجل القدس ١٤٥، ح ٢١، جمادى الأولى ١٠٦١هـ/ ١٢ أيار ١٦٥١م، ص ٣١٢.
٥٣. سجل القدس ١١٩، ح ١، ٢٤ شوال ١٠٤١هـ/ ١٦٣٢م، ص ١٧٥؛ سجل القدس ٣٧٤، ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٣م، ص ٦.
٥٤. سجل القدس ١٧٣، ح ١، ١٩ شعبان ١٠٨٢هـ/ ١٦٧١م، ص ٣١٠؛ سجل القدس ١٨٩، ح ٣، أواسط ربيع ثاني ١١٠٠هـ/ ٢٠ شباط ١٦٨٩م، ص ٤٣٤.
٥٥. وقف عائشة الرومية، ينظر: دفتر رقم ٥٢٢، ص ٣٦، وقف ابن مزهر، دفتر التحرير العثماني، رقم ٥٢٢؛ أوقاف لواء القدس ونابلس وصفد وغزة وعجلون، في القرن العاشر الهجري، تحقيق: محمد ايشرلي ومحمد داود التميمي، استانبول، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، ص ٣٧. ووقف برهان الدين بن شريف، ينظر: دفتر رقم ٥٢٢، ص ٢٧؛ سجل القدس ٣٦٨، ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م، ص ١٦٢.
٥٦. الرباط: من ربط الشيء شده، وأصله من رباط الخيل لمواجهة العدو في الثغور لمنعه من دخول بلاد المسلمين، ومنها يكون الرباط أن يستمر أهله بالتدريب العسكري والعبادة، جورج مارسية، الرباط، دائرة المعارف الإسلامية، ج ١، ص ١٩-٢٣.
٥٧. الخانقاه: كلمة فارسية مكونة من جزأين، خوان: الأكل، وقاه: المكان، أول ما أطلقت على الأماكن التي يأكل فيها السلطان، ثم أصبحت اسم للأماكن التي يختلي فيها أهل الزهد والتصوف للعبادة والعلم، محمد كرد علي، خطط الشام، دمشق، ١٩٨٣م، بيروت (د، ت)، ج ٦، ص ١٣٠.
٥٨. سجل القدس ١٤٥، ح ١+٢، ٢٧ ذي الحجة ١٠٦٠هـ/ ٢١ كانون أول ١٦٥٠م، ص ٥٠؛ سجل القدس ١٩٦، ح ٤، جمادى الأولى ١١٠٦هـ/ ٢١ كانون أول ١٦٩٤م، ص ٣٣٢؛ سجل القدس ١٥٢، ح ١، ٩ جمادى الآخر ١٠٦٧هـ/ ٢٥ آذار ١٦٥٧م، ص ٢٠٨؛ سجل القدس ١٥٧، ح ٢، ٧ ذي الحجة ١٠٧٠هـ/ ١٤ آب ١٦٦٠م، ص ٢٨٥؛ سجل القدس ١١٩، ح ٢، ١٤ ربيع أول ١٠٤٢هـ/ ٢٩ أيلول ١٦٣٢م، ص ٤٩٣؛ سجل القدس ٨٤، ح ١، ١٦ محرم ١٠١٣هـ/ ١٤ حزيران ١٦٠٤م، ص ٣٦٧؛ ص ١٤٥، ح ١، ٤ ذي الحجة ١٠٦٠هـ/ ١٨ كانون الأول ١٦٥٠م، ص ٣٦؛ سجل القدس ٢٦٤، أوائل ذي القعدة ١١٩٧هـ/ أواسط أيلول ١٧٨٣م، ص ٦٨؛ سجل القدس ٢٦٦، ٢٥ رجب ١١٩٩هـ/ ٣ حزيران ١٧٨٥م، ص ٢٦، ٢٥.
٥٩. حول وثائق الوقف في سجلات القدس الشرعية: ينظر دراسة الأستاذ محمود الأشقر بعنوان الوقف ومعاملاته في القدس في مطلع القرن الثامن عشر من خلال سجلات

- المحكمة الشرعية، حيث عالج فيه جملة من قضايا الوقف خلال هذا العصر.
٦٠. سجل القدس ١٦٠، ١٠٧١هـ/١٦٦١م، ص ٢١٦.
٦١. حول الأوقاف في القدس ونواحيها ينظر: لواء القدس الشريف من دفتر مفصل (T.D ١٣١) (٩٣٢هـ/١٥٢٥م-٩٣٨هـ/١٥٣٢م)، دراسة تحليلية للنص العثماني وترجمته إلى العربية مع الشروحات الإيضاحية محمد عدنان البخيت ونوفان رجا السوارية، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي - لندن، عمان ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
٦٢. سجل القدس ١١١، ح ٢، ١٤ جمادى الثانية ١٠٣٥هـ/١٦٢٦م، ص ١٦٩: سجل القدس ١٧٧، ح ١، أواخر شوال ١٠٨٥هـ/١٦٧٥م، ص ٢-٤.
٦٣. وقف المغاربة على القاطنين والزائرين من المغاربة في الحي الذي عرف باسمهم والذي يقع قرب سور حرم القدس الغربي، سجل القدس ١٦٣، ص ٤٤١.
٦٤. سجل القدس ١٢٤، ح ٢، ١٢ ذي القعدة ١٠٤٤هـ/١٦٣٥م، ص ٤٥.
٦٥. سجل القدس ١١٣، ح ٢، ١٥ صفر ١٠٣٧هـ/١٦٢٧م، ص ٢٢٠.
٦٦. سجل القدس ١٩٧، ح ١، أواسط ربيع ثاني ١١٠٨هـ/١٦٩٦م، ص ١٨٣.
٦٧. سجل القدس ١٢٩، ح ١، ٢٧ صفر ١٠٥٠هـ/١٥٤٠م، ص ٩٩-١٠١.
٦٨. <http://www.minfo.gov.ps/culture/Arabic/50-60>
٦٩. الاستبدال: لقد استفاد اليهود من ذلك لتحقيق أهداف خاصة بالسيطرة على أكبر قدر ممكن من مدينة القدس، وهذا يدل على أن فكرهم بتعزيز وجودهم في المدينة يعود إلى القرن السابع عشر الميلادي، خصوصاً مع ظهور اليهود الإفرنج، لاسيما في القرن الثامن عشر والتاسع عشر للميلاد.
٧٠. سجل القدس ١١٩، ح ١، ٥ رجب ١٠٤٠هـ/١٦٣٠م، ص ٢١.
٧١. الأسواق: تقع في وسط المدينة وقد أخذت شكل الدهليز تتخللها فتحات ليدخل الهواء منها، وفي الأسواق دكاكين معقودة بالحجر، سجل القدس ٣٨٨، ١٣١٤هـ/١٨٩٦م، ص ١٨٧؛ Seetzen , Ulrich Jasper, Reisen, derch, Syrien, Palestine, phoriciendie, Trans Jordan, Arbia Petraca und unter Aegypten, Herausgegeben and Commentirt, Von Drt Krusk, Pritter B and Berlin, 1855. Erester band, p. 220
٧٢. عطا الله، وثائق الطوائف، ج ١، ص ١٠-١٣.
٧٣. أخي: مشتقة من العربية أطلقت في الأناضول في مطلع العصر العثماني على الحرفي وجمعها أخية، أما كلمة بابا: استعملت في الأناضول في النصف الأول من القرن الثالث عشر الميلادي للدلالة على الواعظ الشعبي التركماني، محمد بن عبد الله ابن بطوطة (ت ٧٧٩هـ/١٣٧٧م)، تحفة النظار في عجائب الأمصار وعجائب الأسفار، ج ٢، ط ٢، بيروت، ١٩٨٥م، ص ٣١٤.

٧٤. عبد الكريم رافق، مظاهر التنظيم الحرفي في بلاد الشام في العهد العثماني، مجلة دراسات تاريخية، المجلد الرابع جمادى الثانية ١٤٠١هـ/١ نيسان ١٩٨١م، ص ٤٢.
٧٥. سجل القدس ١٣٤، ح ٤، ٢٥ جمادى الآخرة ١٠٥٣هـ/١٦ أيلول ١٦٤٣م، ص ٧٩.
٧٦. الدينار الشاهي أو السلطاني، والدينار الشريف، سجل القدس ١٥١، ح ١، ١٠٦٧هـ/١٦٥٦م، ص ٤٩٤؛ سجل القدس ١٩٩، ح ٣، ١١١٠هـ/١٦٩٨م، ص ١٨.
٧٧. الغروش بأنواعها، الأسدي والعددي والريال، سجل القدس ١٥٧، ح ٢، ١٠٧٠هـ/١٦٦٠م، ص ٨٦؛ سجل القدس ١٩٣، ح ١، ١١٠٣هـ/١٦٩٢م، ص ٥٧؛ سجل القدس ١٩٤، ح ١، ١١٠٤هـ/١٦٩٣م، ص ١٥٢.
٧٨. الأقبجة وهي التي تجر فيها حساب الإقطاعات، وقد ذكر إلى جانبها قطع شامية وأخرى مصرية، وكانت كل قطعة عثمانية تساوي نصف قطعة شامية، والشامية تعادل نصف قطعة مصرية، سجل القدس ١٣٩، ح ٤، ١٠٥٦هـ/١٦٤٦م، ص ٨٦؛ سجل القدس ١٦١، ح ٢، ١٠٧٢هـ/١٦٦١م، ص ٢٥.
٧٩. من الضرائب: الجزية الخراج العشر العوارض وضريبة الخفارة، سجل القدس ١٥١، ح ١، أواسط شعبان ١٠٦٦هـ/١٦٥٦م، ص ٢٨١؛ سجل القدس ١٥٢، ح ٢، ١٢ جمادى الثانية ١٠٦٧هـ/١ نيسان ١٦٥٧م، ص ١٧٥؛ سجل القدس ١٥٦، ح ١، أواسط ذي الحجة ١٠٦٨هـ/١٢ أيلول ١٦٥٨م، ص ٦٣٨؛ سجل القدس ١٥٧، ح ١، غرة رمضان ١٠٧٠هـ/١٦٦٠م، ص ١٦٠؛ سجل القدس ١٩٩، ح ١، ١٥ جمادى الأولى ١١١١هـ/١٦٩٩م، ص ٣١٩؛ سجل القدس ٢٦٤، شعبان ١١٩٧هـ/١٧٨٣م، ص ٩٢.
٨٠. سجل القدس ١٢٨، ح ١، ٩ رمضان ١٠٤٩هـ/١٦٣٩م، ص ٥٩١؛ سجل القدس ١٨٨، ح ١، ٢٨ ربيع أول ١٠٩٨هـ/١٦٨٧م، ص ٤٤١.
٨١. منها: المدارس والمكاتب ودار الحديث والحجر والمسجد الأقصى، سجل القدس ١٤٣، ح ٢، ٥ صفر ١٠٦٠هـ/١٦٥٠م، ص ٥٤؛ سجل القدس ١٥٦، ح ٣، ١٩ ربيع ثاني ١٠٦٩هـ/١٤ كانون ثاني ١٦٥٩م، ص ٢٠٩؛ سجل القدس ١٩٨، ح ١، غرة جمادى الثانية ١١٠٩هـ/١٦٩٨م، ص ١٠٨-١٠٩.
٨٢. سجل القدس ١٤٢، ١٠٥٩هـ/١٦٤٩م، ص ٩٦.
٨٣. المدرسة الطازية: أوقفها الأمير طاز بن قطغاج المملوكي (٧٦٣هـ/١٣٦١م)، سجل القدس ١٥٧، ح ١، ١٥ شوال ١٠٧٠هـ/٢٦ حزيران ١٦٦٠م، ص ٢٢٦. العليمي، الأانس الجليل، ج ٢، ص ٤٥.

## المصادر والمراجع: أولاً: المصادر الأرشيفية

### - سجلات محكمة القدس الشرعية:

- سجل القدس ٤
- سجل القدس ١٠
- سجل القدس ٢٣
- سجل القدس ٥٧
- سجل القدس ٥٨
- سجل القدس ٧٩
- سجل القدس ٨٠
- سجل القدس ٨٣
- سجل القدس ٨٦
- سجل القدس ٨٧
- سجل القدس ٨٩
- سجل القدس ٩١
- سجل القدس ٩٢
- سجل القدس ٩٩
- سجل القدس ١٠١
- سجل القدس ١٠٣
- سجل القدس ١٠٤
- سجل القدس ١٠٥
- سجل القدس ١١١
- سجل القدس ١١٣
- سجل القدس ١١٥
- سجل القدس ١١٨
- سجل القدس ١١٩
- سجل القدس ١٢١
- سجل القدس ١٢٤
- سجل القدس ١٢٨
- سجل القدس ١٢٩
- سجل القدس ١٣٢
- سجل القدس ١٣٤
- سجل القدس ١٣٩
- سجل القدس ١٤٢
- سجل القدس ١٤٣
- سجل القدس ١٤٥
- سجل القدس ١٤٩
- سجل القدس ١٥٠
- سجل القدس ١٥١
- سجل القدس ١٥٢
- سجل القدس ١٥٦
- سجل القدس ١٥٧
- سجل القدس ١٦٠
- سجل القدس ١٦١
- سجل القدس ١٦٣
- سجل القدس ١٧٣
- سجل القدس ١٧٧
- سجل القدس ١٧٨
- سجل القدس ١٧٩
- سجل القدس ١٨٣
- سجل القدس ١٨٨
- سجل القدس ١٨٩
- سجل القدس ١٩١
- سجل القدس ١٩٢
- سجل القدس ١٩٣
- سجل القدس ١٩٤
- سجل القدس ١٩٦
- سجل القدس ١٩٧
- سجل القدس ٢٠١
- سجل القدس ٢٢٨
- سجل القدس ٢٣٣
- سجل القدس ٢٦٤
- سجل القدس ٢٦٥
- سجل القدس ٢٦٦
- سجل القدس ٣٠١
- سجل القدس ٣٥١
- سجل القدس ٣٥٥
- سجل القدس ٣٦٨
- سجل القدس ٣٧٣
- سجل القدس ٣٧٤
- سجل القدس ٣٨٨

- وثائق الحرم القدسي، مؤسسة إحياء التراث، القدس.
- دفتر التحرير العثماني، رقم ٥٢٢، أوقاف لواء القدس ونابلس وصفد وغزة وعجلون، في القرن العاشر الهجري، تحقيق: محمد ايشرلى ومحمد داود التميمي، استانبول، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م
- دفتر طابو لواء القس الشريف، رقم ٥١٥.

## ثانياً: المصادر المطبوعة

١. الخليلي، الشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن شرف الدين (١١٤٧هـ/١٧٣٤م) تاريخ القدس والخليل، حققه وكتب مقدمته وحواشيه ووضع فهرسه: محمد عدنان البخيت ونوفان رجا الحمود السوارية، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
٢. محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس، مطبعة الكوكب، ١٤٠٠هـ.
٣. فهرسة تحليلية (سجل محكمة القدس الشرعية رقم ١، إشراف محمد عدنان البخيت، إعداد عبلة سعيد المهدي، عمان، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
٤. العليمي، مجير الدين الحنبلي (٩٢٧هـ/١٥٢٠م)، الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، ج ٢، تحقيق: محمود كعابنة ومحمد أبو تبانة، مطبعة دنديس، الخليل- فلسطين، ١٩٩٨.
٥. المحبي، محمد أمين الدين (١١١١هـ/١٦٩٩م)، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، ج ٤، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة (د.ت).
٦. ابن منظور، محمد بن مكرم (٧١١هـ/١٣١١م)، لسان العرب، ج ١٥، دار صادر، بيروت، ١٩٩٤م.
٧. محمد عدنان البخيت ونوفان رجا السوارية، لواء القدس الشريف من دفتر مفصل (T.D.١٣١) (٩٣٢هـ/١٥٢٥م-٩٣٨هـ/١٥٣٢م)، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي- لندن، عمان ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
٨. النابلسي، عبد الغني بن اسماعيل، الحقيقة والمجاز في الرحلة إلى بلاد الشام ومصر والحجاز، تقديم، د. أحمد عبد المجيد هريدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.
٩. ===== الحضرة الأنسية في الرحلة القدسية، ج ٢، تحقيق: د. حمد أحمد يوسف، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

## ثالثاً: المراجع العربية

١. أكمل الدين احسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ج ٢، نقله إلى العربية، صالح سعادوى، استانبول، ١٩٩٩م.
٢. دعبس المر، أحكام الأراضي المتبعة في البلاد المنفصلة عن السلطنة العثمانية، مطبعة بيت المقدس، القدس، ١٩٢٣م.
٣. عادل مناع، تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني ١٧٠٠-١٩١٨م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٩م.
٤. عارف العارف، المفصل في تاريخ القدس، مكتبة الأندلس، القدس، ١٩٦١م.
٥. فاضل بيات، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني، بيروت، ٢٠٠٣م.
٦. كامل جميل العسلي، معاهد العلم في بيت المقدس، جمعية عمال المطابع، عمان، ١٩٨١م.
٧. محمد سليم اليعقوب، ناحية القدس الشريف في القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي، ج ٢، ط ١، البنك الأهلي الأردني - عمان ١٩٩٩م.
٨. محمد علي الأنسي، الدرر اللامعات في منتخب اللغات، بيروت، لبنان، ١٣١٨هـ.
٩. محمد كرد علي، خطط الشام، دمشق، ١٩٨٣م، بيروت (د،ت).
١٠. محمد هاشم غوشة، حارة السعدية في القدس دراسة معمارية وتاريخية، مطبعة بيت المقدس، فلسطين، ١٩٩٩م.
١١. محمود الأشقر بعنوان الوقف ومعاملاته في القدس في مطلع القرن الثامن عشر من خلال سجلات المحكمة الشرعية، فلسطين، ٢٠٠٨م.
١٢. محمود عطا الله، وثائق الطوائف الحرفية في القدس في القرن السابع عشر الميلادي من خلال سجلات محكمة القدس الشرعية، ج ٢، نابلس، ١٩٩١م.
١٣. مصطفى مراد الدباغ، القبائل العربية وسلائلها في بلادنا فلسطين، المؤسسة العربية للدراسة والنشر، ١٩٨٦م.
١٤. نوفان رجا الحمود، العسكر في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، دار الآفاق الجديد بيروت ١٩٨١م.

## رابعاً: المراجع الأجنبية

- 2Setzen, Urich Jasper, Reisen, derch, Syrien, Palestine, phoriciendie, Trans Jordan, Arbia Petraca und unter Aegypten, Herausgegeben and Commentirt, Von Drt Krusk, Pritter B and Berlin, 1855. Erester band, p. 220



## خامساً: المقالات

١. إبراهيم ربايعه، العسكر السباهية في ريف لواء القدس، مجلة جامعة النجاح الوطنية، مجلد ٢١ عدد ٢٠٧، ٢٠٠٧م، (ص٨٣٨-٨٦٤).
٢. عبد الكريم رافق، مظاهر التنظيم الحرفي في بلاد الشام في العهد العثماني، مجلة دراسات تاريخية، المجلد الرابع جمادى الثانية ١٤٠١هـ/١ نيسان ١٩٨١م، ص٤٢.
٣. جورج مارسيه، الرباط، دائرة المعارف الإسلامية، ج١٥، بيروت، ج١، ص١٩-٢٣.
٤. هيك، (د،ت)، سباهي، دائرة المعارف الإسلامية، ج١٥، بيروت، ج١١، ص٢١٤-٢١٥.

## سادساً: موقع الكتروني

<http://www.minfo.gov.ps/culture/Arabic/50-60>